العدد 36
شباط/ فبراير 2018

صوت الاتحاد البرلماني العربي

البرلمان

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

وأمرهم شورى بينهم

الاتحاد البرلماني العربي

1974

المحتويات

صفحة 03 أنشطة الرئاسة

صفحة 05 لنا كلمة

صفحة 06 تقرير موجز عن اجتماع الدورة 277 الاستثنائية للجنة التنفيذية ورؤساء المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي ـ جنيف سويسرا ـ 03 ـ 04 شباط/ فبراير 2018

صفحة 09 لمحة عامة عن الاتحاد البرلماني الدولي

صفحة 16 المرصد البرلماني

صفحة 18 فلسطين

صفحة 22 المرأة والبرلمان

البرلمان

صوت الاتحاد البرلماني العربي

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

رئيس التحرير والمدير المسؤول

فايز الشوابكة

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

سمير النيحاوي

مكلّف بإدارة العلاقات البرلمانية

الإدارة:

بيروت - لبنان

منطقة المرفأ - شارع المعرض

الرمز البريدي 8403-2011

هاتف 2-1/985960 1 00961

www.arabipu.org

أنشطة الرئاسة

أصدر معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية الشقيقة، بياناً باسم الاتحاد، أدان فيه تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب القاضي بتعليق المساعدات للفلسطينيين، وكذلك وقف الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

(التتمة ص16)

أدان معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية الشقيقة، باسم الاتحاد البرلماني العربي، إعلان الإدارة الأمريكية عن نقل سفارتها إلى القدس الشريف المحتلة، بحلول منتصف أيار، بالتزامن مع ذكرى النكبة.

(التتمة ص17)

مُثّلت رئاسة المجموعة الجيوسياسية العربية بمعالي الأستاذ مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي، نيابةً عن معالي الأستاذ الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، ومعالي الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية/ عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، ممثل المجموعة البرلمانية العربية.

لنا كلمة

بقلم: فايز الشوابكة
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

من أهداف استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي للسنوات الممتدة من عام 2018 إلى عام 2022، "تفعيل الدبلوماسية البرلمانية العربية"، وتأتي ضمن هذا الإطار مشاركة الاتحاد البرلماني العربي الفعّالة في المحافل الدولية وخصوصاً في مؤتمرات واجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، حيث كان للمجموعة الجيوسياسية العربية حضور فاعل في اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف 3 ــ 4 شباط/ فبراير 2018، خدمة لقضايا أمتنا العربية، ولمزيد من حشد الدعم الدولي والعالمي على الصعد جميعها، ما يؤدي إلى انعكاسات إيجابية، ونتائج ملموسة على قضايانا العادلة والشاملة.

وهذا من شأنه أن يرفع مستوى الدعم لنا وبخاصة باتجاه أمّ قضايانا قضية فلسطين، حيث أعلن ترامب الرئيس الأمريكي عن قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشريف في منتصف شهر أيار/ مايو 2018م، وشهد أثر ذلك موجة اعتراض عالمية لما يسببه ذلك من خطورة إشعال عنف في المنطقة لا تحمد عقباه، ونأمل في هذه المرحلة أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي على قدر كبير من المسؤولية في اتخاذ موقف حاسم اتجاه ذلك. والبرلمانيون هم أكثر قدرة ومقدرة على تحسّس هموم الشعب العربي الواحد، في العمل على كل ما من شأنه أن يعبّر عن كل ما يفكّر به أبناء هذا الشعب، الذي لا يقل بقدراته وإمكاناته المادية والمعنوية والثقافية، عن بقية شعوب الأرض.

تقرير موجز عن اجتماع الدورة 277 الاستثنائية للجنة التنفيذية ورؤساء المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي
جنيف ـ سويسرا
03 - 04 شباط/ فبراير 2018

بدعوة كريمة من السيدة السيناتور غابرييلا شيوفاز بارون، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، لحضور الدورة 277 الاستثنائية للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك رؤساء المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد، عُقدت يومي 3 و4 شباط/ فبراير 2018 في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف ــ سويسرا.

جدول الأعمال

وتم افتتاح أعمال هذه الدورة في **مقر الاتحاد، في جنيف ــ سويسرا**، وذلك يوم السبت الواقع في 03 شباط/ فبراير 2018، بحضور:

ــ السيدات/ السادة أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.

ــ السيدات/ السادة رؤساء المجموعات الجيوسياسية (المجموعة العربية، مجموعة 12 +، المجموعة الإفريقية، مجموعة أوراسيا، مجموعة بحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، مجموعة آسيا والمحيط الهادئ).

وفي بداية الاجتماع، رحّبت السيدة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، بالمشاركين، منوّهة بأهمية هذا الاجتماع الذي يضم أعضاء اللجنة التنفيذية، ورؤساء المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد، معربة عن أهميته وأهمية أن يكون هناك تنسيق عالي المستوى ما بين الاتحاد ممثلاً برئاسته واللجنة التنفيذية، ورؤساء المجموعات الجيوسياسية وأبدت رغبتها الأكيدة في التواصل مع الأعضاء والوقوف على رغباتهم من أجل النهوض بعمل الاتحاد البرلماني الدولي، خدمة للقضايا التي تهم شعوب العالم أجمع. وقدمت شرحاً تفصيلياً عن توجهاتها أثناء فترة رئاستها للاتحاد، وبعد ذلك تم البدء بمناقشة جدول الأعمال الذي تضمن البنود التالية:

1 – تقديم الأعضاء الجدد

2 – إقرار جدول الأعمال

3 – الموافقة على المحضر الموجز للدورة 276، التي عقدت في سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، أيام 12 و13 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2017 (EX/276/SR).

4 – عرض عام عن الاتحاد البرلماني الدولي مقدّم من الأمين العام.

استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017 ــ 2021: التنفيذ: التحديات والفرص؛ وتحقيق العضوية العالمية.

5 – منظور خارجي للمنظمة يقدمه آلان ستوغا.

6 ــ رؤية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي للمنظمة.

7 – تعديلات على النظام الأساسي والقواعد (CL/202/14–P1، P2 and P3).
8 – توقعات جهود الأعضاء التي يبذلونها في دعم المنظمة.
9 – حشد الموارد، بما في ذلك التمويل الطوعي.
10 – ما يستجد من أعمال.

وقبل إقرار جدول الأعمال جرى نقاش موسع حول تقديم بعض البنود على بنود أخرى لأهميّتها، بعد ذلك قدّم السيدات والسادة المشاركون أنفسهم واهتماماتهم ونظرتهم للاتحاد وما يأملون منه خدمة للبشرية جمعاء. وبدء بمناقشة التعديلات على النظام الأساسي والقواعد وتمثلت التعديلات بمقترحات مقدمة من رئيسة الاتحاد وأخرى مقدمة من نائب رئيس اللجنة التنفيذية، وكذلك وجهة نظر الأمانة العامة تجاه بعض التعديلات وبعض المقترحات الأخرى.

وتحدث عدد من السيدات والسادة الحضور مبدين آراءهم حول الموضوع بين مؤيد لدراسة هذه الاقتراحات، ورأي آخر طرح موضوع إرجاء دراستها من أجل إعطاء وقت أكثر للاطلاع عليها وبحثها، بما يحقق الفائدة المرجوة، ويجعل الاتحاد أكثر تمكناً في معالجة القضايا التي تهم المجتمع الدولي، وتم اقتراح تشكيل لجنة لدراسة هذه التعديلات، إلا أنه لم تتمّ الموافقة على هذا المقترح، وتم التوافق على أن يعطى الوقت الكافي لدراسة هذه التعديلات تمهيداً لإقرارها في دورة أكتوبر القادم.

عرض عام عن الاتحاد البرلماني الدولي مقدم من الأمين العام:

قدّم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ، لمحة عامة عن الاتحاد، دوره كمنظمة عالمية، أهميّته التاريخية، التحديات التي يواجهها، بالإضافة إلى استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017 ــ 2022، وتنفيذ هذه الاستراتيجية، وبرنامج عمل الاتحاد وأهدافه.

منظور خارجي للمنظمة يقدمه آلان ستوغا:

أوضح السيد آلان ستوغا عبر عرض PowerPoint إحصاءات عن آراء الناخبين، السيناريو العالمي، التفاوت في الدخل، انخفاض النمو، ازدياد الأغنياء ثراءً، القوى التي تقوّض الديمقراطية والحوكمة، والتهديدات المتزايدة من بعض الدول.

رؤية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي للمنظمة:

قدمت السيدة رئيس البرلماني الدولي، السيناتور غابرييلا شيوفاز بارون، في 02 شباط/ فبراير 2018، تقريراً حول خطة عمل الاتحاد، خلال الفترة 2017 ــ 2022، بالإضافة إلى الإجراءات الملموسة.

تعديلات على النظام الأساسي والقواعد:

تم اقتراح تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، من قِبل السيدة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ونائب رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، في 22 كانون الأول/ ديسمبر 2017 ومذكرة توضيحية من الأمانة العامة تتضمن توضيحات لبعض التعديلات.

بالإضافة إلى تعديلات مقدّمة من المجموعة البلجيكية والمجموعة اليابانية على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، في 02 شباط/ فبراير 2018.

التوقعات المنتظرة من الأعضاء في جهودهم لدعم المنظمة:

إنّ لتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي العامل الأساس لنجاح الاتحاد في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى مشاركة ودعم البرلمانات والبرلمانيين الأعضاء في الاتحاد، وكذلك تحقيق العضوية العالمية.

حشد الموارد بما في ذلك التمويل الطوعي:

قدّم الأمين العام شرحاً حول حشد الموارد، وأشار إلى عدد من الدول التي قدّمت مساعدات مالية للاتحاد لتمويل نشاطات محدّدة بعينها، وحثّ بقية الدول على تقديم الدعم المالي، للمساهمة في تفعيل عمل الاتحاد تعميماً للفائدة.

مُثّلت رئاسة المجموعة الجيوسياسية العربية بمعالي الأستاذ مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي نيابة عن معالي الأستاذ الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، ومعالي الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية/ عضو اللجنة التنفيذية عن المجموعة العربية.

وقد أكّد السيد الغانم على الدور الذي يلعبه الاتحاد البرلماني الدولي في معالجة كثير من القضايا التي تهم شعوب العالم، وضرورة العمل على زيادة تفعيل دوره، كما تطرّق إلى موضوع التعديلات المقدمة على قواعد الاتحاد وأنظمته، وضرورة أن يجري التعديل بما يتوافق وأهداف الاتحاد التي أُنشئ من أجلها، وأن يتم إجراء تعديل يقضي بأن البرلمان العضو الذي لا يلتزم بالمبادئ الأساسية والأهداف للاتحاد، أن يُتّخذ بحقه إجراءات رادعة كي تستقيم القواعد والأنظمة للاتحاد مع الأهداف السامية التي أُسِّس من أجل تحقيقها خدمة للبشرية جمعاء. مؤكّداً على بذل كافة الجهود من أجل دعم مسيرة الاتحاد، والبحث في الكيفية التي يتم بموجبها تفعيل ما يتّخذه من قرارات، وأعرب عن رغبته في تقديم بعض التعديلات على قواعد الاتحاد وأنظمته.

ومن جهته، عبّر الدكتور علي عبد العال عن وجهة نظره التي تمثل وجهة نظر المجموعة البرلمانية العربية في الاتحاد حول مختلف القضايا المطروحة، سواء فيما يتعلق بعالمية العضوية، وتوفير الدعم للاتحاد، وكذلك الأمور الإجرائية المتّبعة، مؤكداً على أن التعاون ما بين رئاسة الاتحاد والأمانة العامة يجب أن يكون لا لبس فيه وأي تعارض سيؤدي إلى انعكاسات سلبية على أداء الاتحاد برمته.

استناداً إلى التقرير الموجز عن اجتماع الدورة 277 الاستثنائية للجنة التنفيذية ورؤساء المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف ــ سويسرا، 3 ــ 4 شباط/ فبراير 2018، سننشر الوثائق التي قدمت تباعاً في هذه النشرة والنشرات القادمة، وفي ما يلي نورد الوثيقة الأولى التي قدمها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي السيد مارتن تشونغونغ والتي تتضمن: **لمحة عامة عن الاتحاد البرلماني الدولي**.

Inter-Parliamentary Union
For democracy, For everyone

لمحة عامة عن الاتحاد البرلماني الدولي

الاتجاهات التاريخية

- تم إنشاؤه في عام 1889: راندال كريمر وفريدريك باسي.
- المنتدى الدائم الأول للمفاوضات السياسية متعددة الأطراف.
- المبادئ التأسيسية: السلام والتحكيم الدولي.
- دعت إلى إنشاء مؤسسات سلام دولية – أدت دوراً في إنشاء عصبة الأمم.
- مختبر لأفكار مبتكرة:
  - محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي (1889).
  - عملية هلسنكي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا.
  - عملية الأمن في البحر الأبيض المتوسط.
  - المقاييس والمعايير للممارسة الديمقراطية (انتخابات حرة ونزيهة، دور المعارضة، البرلمانات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وما إلى ذلك).
- 8 جوائز نوبل للسلام في بداية القرن العشرين، التي تشترك فيها الشخصيات البارزة للاتحاد البرلماني الدولي.

العضوية والتواصل

- **المنظمة العالمية** للبرلمانات الوطنية.
- **العضوية** تتزايد باطراد: 178 برلماناً عضواً حالياً.
- انتسبت جميع الجمعيات البرلمانية الإقليمية وغيرها من الجمعيات البرلمانية الرئيسية.
- **الأعضاء المنتسبون** (12) **والمراقبون الدائمون** (حوالى 70 عضواً).
- **برامج** في مجالات الديمقراطية، حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، السلم والأمن، مشاركة الشباب والتنمية المستدامة.

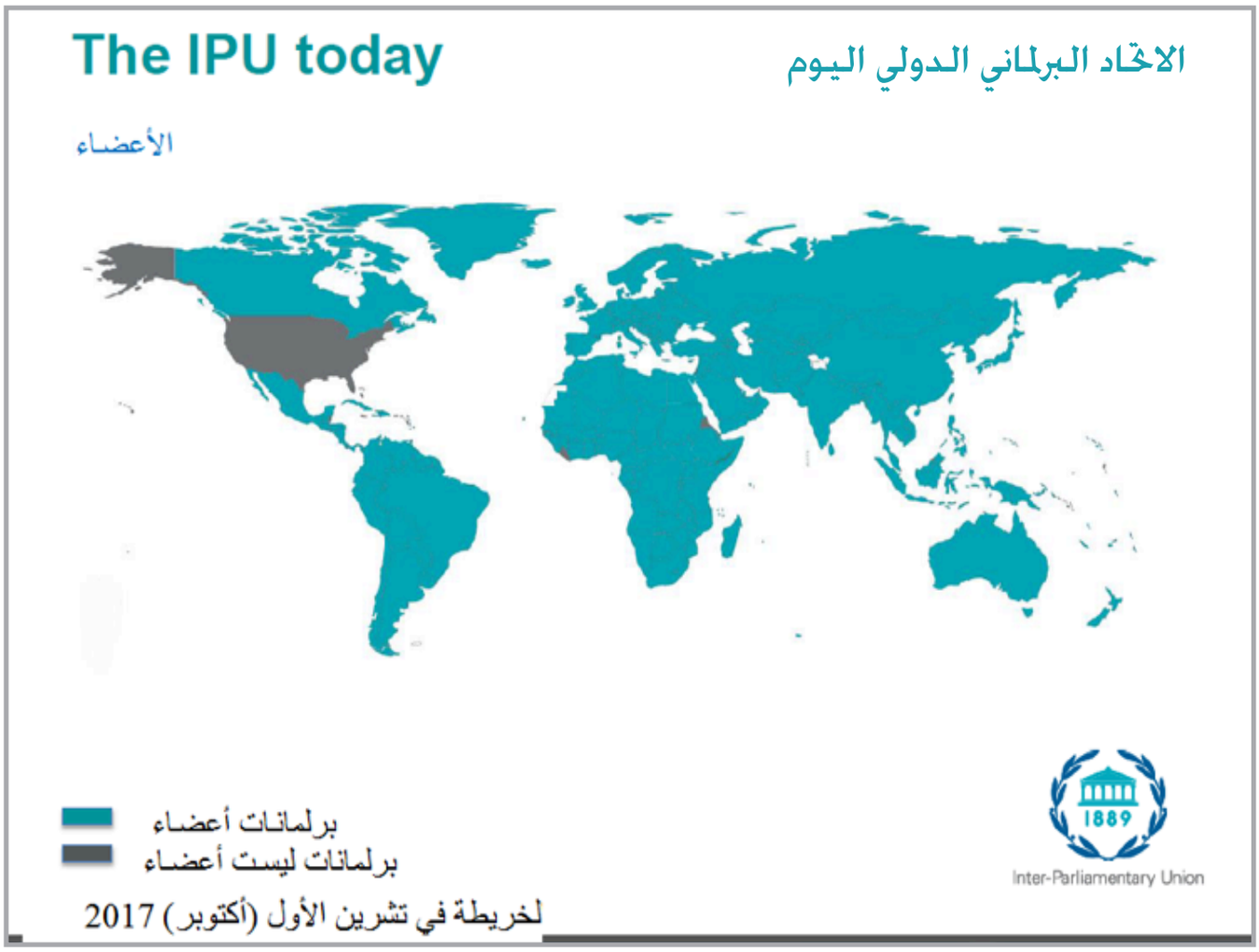

دوره كمنظّم عالمي

- **منصة عالمية** للحوار والتفاعل.
- **الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي**: التوازن بين الجنسين، التنوع السياسي، والبرلمانيون الشباب.
- مناقشات / قرارات بشأن **القضايا العالمية وحقوق الإنسان للبرلمانيين**.
- **الدبلوماسية البرلمانية**.
- **المؤتمر العالمي لرؤساء** البرلمانات، كل خمس سنوات.
- **مؤتمرات إقليمية** تتماشى مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.
- اجتماعات **مواضيعية متخصصة** (أهداف التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، الاستعراض الدوري الشامل، العنف ضد المرأة، الشباب، التجارة الدولية، وتغير المناخ).
- **جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة**.

أهمية الاتحاد البرلماني الدولي اليوم

- زيادة العضوية

من 155 عضواً في عام 2010 إلى 178 عضواً في عام 2017

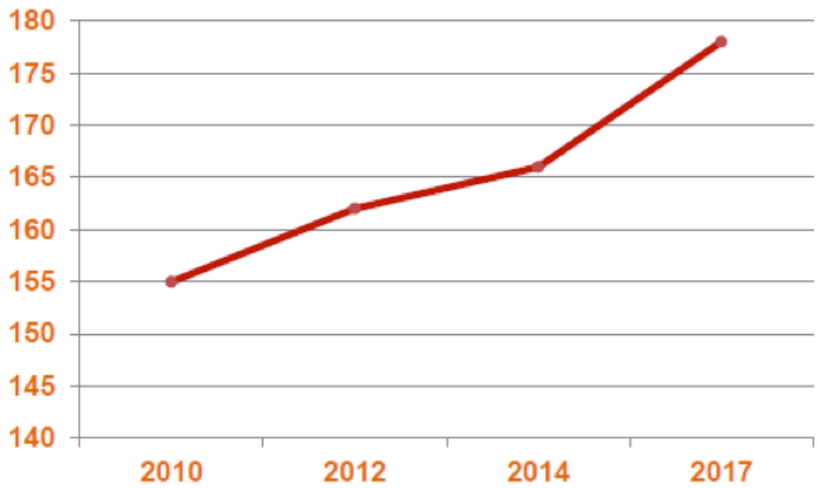

- **قوة متميزة في عقد الاجتماعات** وجاذبية عالية لحضور **الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي**.
(جمعيتان ناجحتان جداً في دكا وسانت بطرسبرغ في عام 2017).
- حضور كبير في **المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمان** (المؤتمر العالمي الخامس مقرر عقده في عام 2020).
- **الاعتراف المتزايد بدور البرلمان** في العمليات المتعددة الأطراف.
- النظير البرلماني للأمم المتحدة (المساهمة البرلمانية في العمليات العالمية).
- تزايد الطلب من وكالات الأمم المتحدة والبرامج من أجل الاتحاد **الشراكات مع البرلماني الدولي** على المستوى الدولي، الإقليمي والوطني.
- توسيع عمليات الاتحاد البرلماني الدولي إلى مجالات جديدة (أهداف التنمية المستدامة، الصحة، ومكافحة الإرهاب).
- زيادة التمويل لدعم أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي.

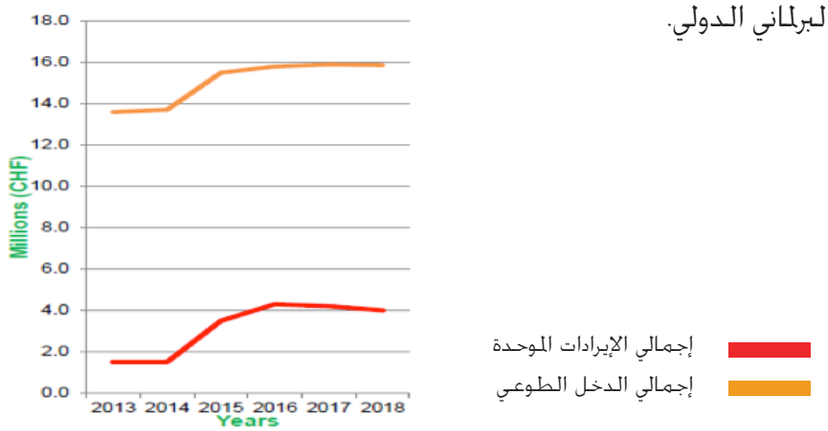

التحديات التي تواجه الاتحاد البرلماني الدولي اليوم

- **التحديات التي تواجه الديمقراطية** في جميع أنحاء العالم: فقدان الإيمان والثقة في المؤسسات **وفي أهمية البرلمانات** للمواطنين.
- **تعدد الجهات الفاعلة**: المنظمات، الشبكات، منظمات المجتمع المدني، ووسائل التواصل الاجتماعي.
- **العالمية** من حيث **العدد**، وقدرة الاتحاد البرلماني الدولي على تمثيل **احتياجات جميع الأعضاء** في تنوعها، والاستجابة لها على النحو الملائم.
- إشراك أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي (متابعة القرارات، والدفاع عن المنظمة...)
- تسليط الضوء على المنظمة
- رؤية أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي للمنظمة (المنظمة الدولية أو المنظمات غير الحكومية)
- موارد للاتحاد البرلماني الدولي مع النظر بتوسيع نطلق ولايته.
- هل يتوافق الاتحاد البرلماني الدولي مع الغرض؟ الهياكل والأدوات والقدرات.

استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021

الرؤية

نحن نريد عالماً يؤثر فيه كل صوت، حيث تكون الديمقراطية والبرلمانات في خدمة الشعب من أجل السلام والتنمية.

القيم الأساسية

- نعزز **المساواة** مع الهدف النهائي المتمثل في القضاء على التمييز والظلم.
- نشجع البرلمانات **الشاملة** التي تعكس مصالح جميع قطاعات المجتمع وتمثلها.
- نعزز **الاحترام** المتبادل كشرط أساسي للحوار البناء وحل النزاعات.
- نعمل **بنزاهة** كوسيط محايد في حالات النزاع أو ما بعد النزاع.
- نعزز **التضامن** البرلماني والتعاون في مجالات عملنا.

تقسم عضوية الاتحاد البرلماني الدولي استراتيجيته وتقودها.

- الهدف 1: بناء برلمانات قوية وديمقراطية.
- الهدف 2: تعزيز المساواة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة.
- الهدف 3: حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- الهدف 4: المساهمة في بناء السلام والأمن، ومنع نشوب الصراعات.
- الهدف 5: تشجيع الحوار والتعاون بين البرلمانيين.
- الهدف 6: تعزيز تمكين الشباب.
- الهدف 7: تعبئة البرلمانات حول جدول أعمال التنمية العالمية.
- الهدف 8: سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

Inter-Parliamentary Union
تقنية
سياسية
برامج محددة (استراتيجية)
للتعاون التقني،
والمساواة بين الجنسين، وأهداف التنمية
المستدامة، والسلام والأمن، والشباب،
والحوكمة العالمية
Strategy 2017-2021
الهيئات الدستورية
المناقشات،
القرارات،
المقررات،
والبيانات والمواقف السياسية
Inter-Parliamentary Union

الهيكلية

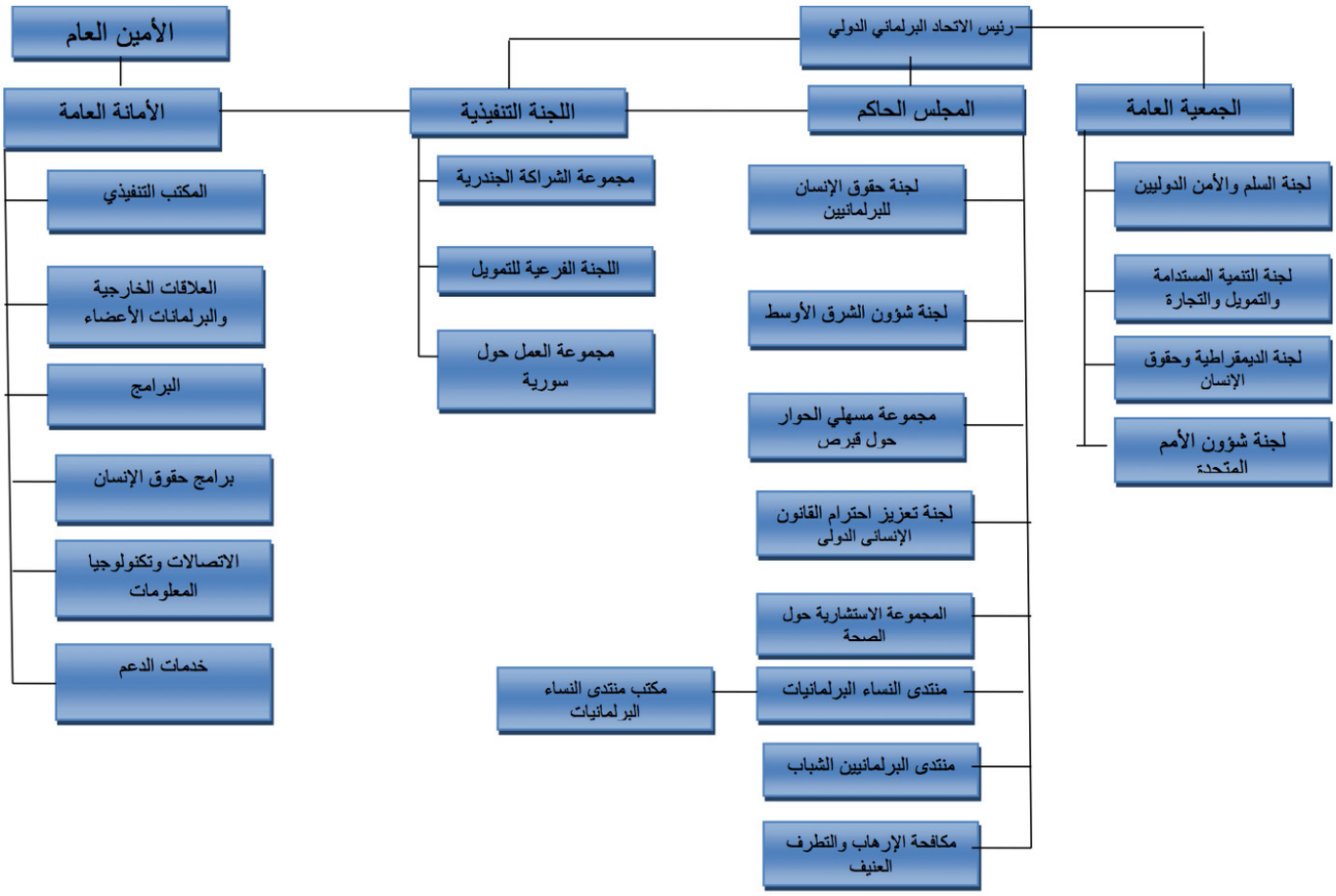
رئيس الاتحاد البرلماني الدولي
الأمين العام
الأمانة العامة
اللجنة التنفيذية
المجلس الحاكم
الجمعية العامة
المكتب التنفيذي
العلاقات الخارجية والبرلمانات الأعضاء
البرامج
برامج حقوق الإنسان
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
خدمات الدعم
مجموعة الشراكة الجندرية
اللجنة الفرعية للتمويل
مجموعة العمل حول سورية
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
لجنة شؤون الشرق الأوسط
مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص
لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي
المجموعة الاستشارية حول الصحة
منتدى النساء البرلمانيات
مكتب منتدى النساء البرلمانيات
منتدى البرلمانيين الشباب
مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
لجنة السلم والأمن الدوليين
لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة
لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان
لجنة شؤون الأمم المتحدة

اللجنة التنفيذية

تتداول توصيات وتعتمدها وتعد القرارات للمجلس الحاكم.

وتشمل مداولاتها ما يلي:

- حالة برلمانات معينة، قضايا سياسية ومالية رئيسية.
- موازنة عمل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامجه لكل سنة.
- القضايا المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي – بما في ذلك الانضمام، إعادة الانضمام، والتعليق.
- تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.
- التعاون مع الأمم المتحدة والوثائق الأساسية مثل اتفاق التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

وهي على علم بالتطورات التي تحدث في الأمانة العامة (بما في ذلك تحركات الموظفين). ويمكنها أيضاً أن تصدر حكماً بشأن القضايا الرئيسية الراهنة.

المجلس الحاكم

- المجلس الحاكم هو هيئة اتخاذ القرار وصنع السياسات.
- اتخاذ قرار بشأن قبول الأعضاء، وإعادة انضمامهم، وتعليق عضويتهم، وبشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي.
- يشرف على موازنة وبرنامج عمل الاتحاد البرلماني الدولي ويحدد معدلات المساهمة.
- ينتخب المجلس الحاكم الرئيس والأمين العام.
- ويقرر أيضاً ولاية وتكوين اللجان ومجموعات العمل والهيئات المخصصة.
- يحدد توقيت ومكان جمعياتنا العامة، ويوافق على أماكن وتواريخ الأحداث المستقبلية حول قضايا محددة.

المجلس الحاكم

- يتخذ إجراءات بشأن توصيات اللجنة التنفيذية، ويعتمدها أو يقرها أو يوافق عليها (أو يرفضها).
- جلساته مفتوحة ويتخذ القرارات أحياناً عن طريق التصويت (رفع الأيدي، أو بالاقتراع السري).

التركيبة

يتألف المجلس من جميع الأعضاء، وكل عضو يُمَثَل بثلاثة برلمانيين إذا كان الوفد يضم رجالا ونساء؛ وإذا لا فيمثل بعضوين اثنين.

الجمعية العامة

- يتناول البرلمانيون القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الدولي.

(مناقشة عامة بشأن بند معين، البنود الطارئة، قرارات اللجان الدائمة، وتقاريرها، وقراراتها).

- تشمل المناقشة العامة فئات رؤساء البرلمانات، والمتحدثان الأول والثاني من الوفود، وأعضاء البرلما الشباب (فئة جديدة)
- الهيئة السياسية الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي التي تتبنى من خلالها البرلمانات الأعضاء قرارات تحدد سبل العمل البرلماني.
- تشجيع مشاركة النساء البرلمانيات والبرلمانيين الشباب.

البرامج – ماذا نفعل؟

- تطوير المعايير والأدوات: الهدف 1 [مركز الموارد]
- بناء القدرات المؤسسية للبرلمانات: الهدف 1 [برنامج التعاون التقني]
- تعزيز المساواة بين الجنسين في البرلمانات: الهدف 2 [برنامج الشراكة بين الجنسين]
- تعزيز احترام حقوق الإنسان في البرلمانات ومن خلالها: الهدف 3: [برنامج حقوق الإنسان]
- تعزيز السلام والمصالحة: الهدف 4 [التعاون التقني: مكافحة الإرهاب، وحقوق الانسان]
- تعزيز مشاركة الشباب: الهدف 6 [برنامج مشاركة الشباب]
- دعم المشاركة البرلمانية في التنمية، الصحة، وتغير المناخ: الهدف 7 [برنامج التنمية الدولية]

برنامج عمل الاتحاد البرلماني الدولي

الأنشطة في عام 2017

نُفذ 101 نشاط في عام 2017

(بالإضافة إلى أعمال الجمعية العامة والأمم المتحدة)

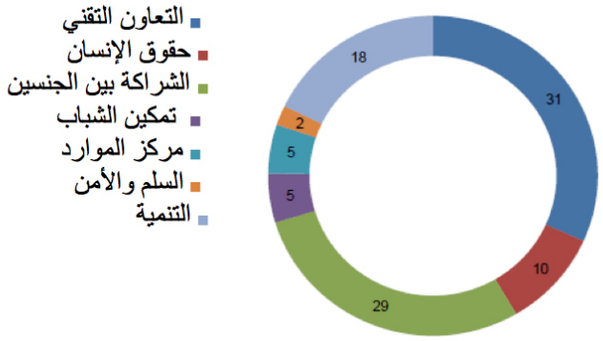

الأمانة العامة

- 42 موظفاً (من 25 بلداً مختلفاً)
- ثلثا الموظفين من النساء
- فريق ديناميكي وفعال
- المرونة والاستجابة السريعة
- الالتزام بالتميز

المرصد البرلماني

بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي يُدين تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول تعليق المساعدات للفلسطينيين، وكذلك وقف الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

طالعنا رئيس الولايات المتحدة الامريكية في نهج جديد مستغرب في التعاطي مع الأزمات الدولية فيما يخص القضية الفلسطينية قضية العرب والمسلمين الأولى، وتأتي قرارات الرئيس ترامب وتصريحاته غاية في الغرابة وتمتاز باللامسؤولية خصوصاً أنها تصدر عن الدولة الكبرى في العالم والراعية، أو بالأحرى التي كانت راعية لعملية السّلام بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي.

إن الاتحاد البرلماني العربي يدين وبشدة تهديدات الرئيس الأمريكي ترامب بقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني، وكذلك وقف الدعم المالي الأمريكي لوكالة الأونروا، والذي لولا الاحتلال لما كان بحاجة إلى المال الأمريكي ولا إلى مساعداته، ونؤكد هنا للرئيس الأمريكي، أن دعمه اللامتناهي واللامشروط للاحتلال الإسرائيلي في قهر الشعب الفلسطيني الشقيق، وقتله وسلب أراضيه، ومقدساته، ومنعه من إقامة دولته على حدود الرابع من حزيران 1967 م هو ما جعل الشعب الفلسطيني بحاجة إلى المساعدات الدولية والأمريكية منها.

فكيف لشعب يعيش تحت حصار مطبق من الاحتلال الإسرائيلي، ويعاني إجرام الاحتلال وإرهاب الدولة برعاية أمريكية، كيف له أن يحصل على إيرادات تؤمّن للشعب الفلسطيني الشّقيق حاجاته الأساسية.

إن الاتحاد البرلماني العربي، يطالب الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون وسيطاً نزيهاً يسعى إلى إقامة السّلام العادل والشّامل لا أن تكون، كما هي الآن، طرفاً في الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى جانب الاحتلال والظّلم والقهر. ويدعو هنا الاتحاد البرلماني العربي، حكومات الدول العربية كافة، إلى زيادة تقديم الدعم المالي والإقتصادي للشّعب الفلسطيني كي يتحرّروا من ضغوط الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس ترامب.

كما يدعو الإتحاد البرلماني العربي دول العالم أجمع إلى إدانة تهديدات الرئيس الأمريكي بحق الشعب الفلسطيني، وأن يقدموا الدّعم اللازم للصمود حتى ينالوا كامل حقوقهم المشروعة والتي أقرّتها القرارات الدولية ذات الصلة، وأكدتها الإتفاقيات والقوانين ذات الصلة.

إن التّهديد والضّغط لإقامة سلام بالقوة لا يمكن أن يحقق سلاماً، فما يبنى على باطل فهو باطل.

بيروت 2018/02/01

عن
الاتحاد البرلماني العربي
الرئيس الدكتور حبيب المالكي

في بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي
إدانة قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة
بالتزامن مع ذكرى النكبة

لا تزال الإدارة الأمريكية تمعِنُ في إصرارها على ضرب مقومات السلام وهدمها، غير آبهة بالدعوات الموجّهة إليها للتراجع عن قرارها في الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي وفي نقل السفارة إليها.

إنّ الاتحاد البرلماني العربي، إذ يدين إدانة شديدة إعلان الإدارة الأمريكية عن نقل سفارتها إلى القدس الشريف المحتلة، بحلول منتصف مايو/أيار، ليصادف في اليوم نفسه ذكرى النكبة 15 أيار/ مايو 1948، وفيه تمّ إعلان قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، ليكون إعلان الإدارة الأمريكية هذا نسفاً لكل أسس عملية السلام، والتي جعلت قضية القدس من ضمن قضايا الحل النهائي خاضعة للتفاوض بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي.

كما أنّ مزامنة تاريخ نقل السفارة مع ذكرى النكبة لَهُوَ استفزاز واضح وصريح ضد الشعب الفلسطيني والشعب العربي والأمّة الإسلامية، ما يظهر استهتار الإدارة الأمريكية بهذه الجهات المعنية بملف القدس، مركزها ومقدساتها.

ومن هنا، يؤكد الاتحاد البرلماني العربي رفضه رفضاً تاماً القرار الأمريكي بنقل السفارة، وكل ما يتعلّق به، ويعتبره مدخلاً لزجّ المنطقة في دوّامة عنف، لا تحمد عقباها.

ويدعو الاتحاد البرلماني ضمن هذا الإطار، إلى حركة دبلوماسية عربية فعّالة، غايتها الضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عن قراراتها التي من شأنها تدمير عملية السلام بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، ولتكون القرارات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة هي المرجعية الوحيدة والصالحة في هذا الشأن.
ويؤكدّ الاتحاد مجدّداً أن الحق يبقى لأصحابه، ولن يلغيه قرار من هنا، أو اعتداء من هناك.

بيروت 2018/02/24

عن
الاتحاد البرلماني العربي
الرئيس الدكتور حبيب المالكي

فلسطين

المجلس الوطني الفلسطيني يخاطب الاتحادات البرلمانية حول ما تتعرض له وكالة الأونروا

عمّان 05-02-2018

خاطب سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أحد عشر اتحادا وجمعية برلمانية إقليمية ودولية بخصوص التطورات الأخيرة الخاصة بما تتعرض له وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" الاونروا" خاصة في أعقاب قرار الإدارة الأمريكية بتخفيض الإسهامات المالية في ميزانية الوكالة، والمواقف الأخرى الصادرة عن أركانها.

وناشد المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرة متطابقة خاصة أرسلت إلى كل من: الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، برلمان عموم أفريقيا، الجمعية البرلمانية الآسيوية، اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، وبرلمان أمريكا اللاتينية، **الإعلان عن رفضها المساس بوكالة الأونروا، والإصرار على المحافظة على استمرار رسالتها، والربط الدائم بين إنهاء عملها وبين تنفيذ القرار 194 القاضي بالعودة والتعويض طبقاً لقرار تأسيسها، ورفض محاولات تحويل مهام عملها إلى الدول المضيفة للاجئين.**

كما دعا تلك الاتحادات إلى الحفاظ على عمل وكالة الأونروا، وتطوير مداخيلها من خلال تحفيز وتشجيع المساهمات الدولية والمساهمات العربية، باعتبار أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية الكاملة عن مأساة ونكبة الشعب الفلسطيني، ويقع على عاتقه مهمة توفير الرعاية والإغاثة والصحة والتعليم للاجئين الفلسطينيين إلى حين عودتهم إلى أرض وطنهم،وحث الدول المانحة والممولة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدعم ميزانية الأونروا وتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين.

وذكّر المجلس الوطني الفلسطيني، أن تأسيس وكالة الأونروا جاء على خلفية التداعيات الكارثية لنكبة عام 1948، والتي أدت إلى عمليات تطهير عرقي قادت إلى تهجير ما يزيد عن ثلاثة أرباع مليون مواطن فلسطيني توزعوا في تلك الفترة على الدول المحيطة بفلسطين إلى جانب القسم غير المحتل من فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد دفعت هذه التداعيات بالمجتمع الدولي باتخاذ القرار 194 الذي رفضته إسرائيل، لذلك جاء القرار 302 الدورة (4) بتاريخ 8 كانون الأول 1949 بتأسيس الأونروا إجراءاً مؤقتاً ريثما يتم تطبيق القرار المذكور.

وحذر المجلس الوطني الفلسطيني من الآثار الجسيمة لقرارات إدارة ترامب على اللاجئين الفلسطينيين، وستعرضهم للمخاطر في كافة أقاليم عمليات الأونروا الخمسة التي تقدم الخدمات فيها، وستزيد من أزمة التمويل التي تعاني منها، وستؤدي إلى تقليص الخدمات الأساسية التي تقلصت أصلاً، في القطاعات الصحية والتعليمية والإغاثة وكافة نواحي حياتهم، وستشكل خطراً على حياة نحو ٧٥% من اللاجئين، وستطال المعاناة والأزمات المخيمات في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات، بمن فيهم أكثر من مليون مواطن في غزة يعيشون على المساعدات الإغاثة المُقدمة لهم من وكالة الأونروا، مما سيقود إلى كارثة إنسانية حقيقية.

وأشار المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرته إلى أن إدارة الرئيس ترامب أبلغت الأمم المتحدة أنها جمدت مبلغ 65 مليون دولار أمريكي كان من المقرر دفعها في بداية العام الجاري، وقررت عدم صرف مساعدات غذائية قيمتها 45 مليون دولار تعهدت بتقديمها للاجئين الفلسطينيين، في سياق ابتزازها وإجراءاتها العقابية ضد الشعب العربي الفلسطيني وقيادته، وفي تساوق صريح مع السياسات الإسرائيلية.

وشرح المجلس الوطني الفلسطيني الآثار الكارثية لتلك التقليصات المالية على قطع سبل وصول 525 ألف طالب وطالبة في 700 مدرسة تابعة للأونروا ومستقبلهم، وستكون أيضا على المحك مسألة الكرامة والأمن الإنساني للملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين هم بحاجة إلى معونات غذائية طارئة، وسبل دعم أخرى. وكذلك قطع سبل وصول اللاجئين إلى الرعاية الصحية الأولية، التي تشمل رعاية الحوامل والخدمات الأخرى المنقذة للحياة.ولعل من المؤكد بأن تلك التقليصات ستؤثر أيضا على الأمن الإقليمي، في وقت تواجه فيه المنطقة مخاطر وتهديدات متعددة، وتحديدا تلك المرتبطة بالمزيد من التطرف والإرهاب.

وأوضح المجلس الوطني الفلسطيني أن الهدف الأساسي من تلك الضغوطات الكبيرة، يتمثل في طمس الهوية الفلسطينية، وتزييف التاريخ والحقائق التي تربى عليها الجيل الفلسطيني وبات يعلمها جيداً، وأثرت حتى في سلوكه مع المحتل الإسرائيلي. وباتت هناك دعوات أمريكية وإسرائيلية صريحة لتعديل المنهاج الفلسطيني، لكونه نجح في إنشاء وتربية أجيال قادرة على الصمود والتحدي، ومواجهة الاحتلال والتمسك بالثوابت الوطنية. وتستند المناهج الفلسطينية طول فترات الدراسة من قبل وزارة التربية والتعليم على القوانين التربوية العالمية، وتستقي الأسس العامة للمنهاج جذورها من الفلسفة العامة للمجتمع العربي الفلسطيني، وتستمد مبادئها من تراثه، ودينه، وقيمه، وعاداته وتقاليده، وطموح الشعب الفلسطيني تجاه المستقبل.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن هذه الخطوات تخفي هدفاً إسرائيلياً أمريكياً يسعى إلى التخلص من أهم القضايا المجسدة والحاملة للقضية الفلسطينية وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك من خلال عدة خطوات أبرزها تجميد المخصصات المالية المقدمة للوكالة بهدف تقليص وشل خدماتها، وتفكيكها وتفريغها من كل مدلولاتها السياسية؛ باعتبار أن بقاء وجودها يعني استمرار قضية اللاجئين والمخيمات الفلسطينية كشواهد على النكبة، وما يرتبط بهذه القضية من قرارات دولية كالقرار رقم 194 والذي يطالب بعودة اللاجئين. وسيتبع ذلك محاولة التخلص من المخيمات الفلسطينية وتفكيكها والعمل على إعادة توطين

اللاجئين المقيمين فيها واستيعابهم محليا.

ورفض المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرته الشروط التي وضعتها الإدارة الأميركية على الوكالة لإحداث تغيير في المناهج الدراسية، التي تُدرس في مدارسها، لجهة شطب كل ما له علاقة بحق العودة وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإسقاط هوية القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة، وإلغاء ما يخص النضال أو المقاومة ضد الاحتلال، أو تعبير الانتفاضة الفلسطينية، وإلغاء الأنشطة والفعاليات المتعلقة بمناسبات خاصة بالقضية الفلسطينية، وذلك لضمان استمرار الدعم الأميركي للأونروا، الذي سيتم حصره في إقليمي الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، بدون سورية ولبنان، من مناطق عملياتها الخمس.

وكانت الولايات المتحدة، طيلة أكثر من خمس وستين سنة، وبشكل مستمر، تشيد بخدمات الوكالة للاجئين الفلسطينيين، من حيث الجودة والشفافية والمساءلة. وفي مطلع العام 2017 مع وصول الرئيس الأمريكي ترامب إلى السلطة، طلبت إسرائيل من الإدارة الأمريكية قطع المساهمة المالية للأونروا التي تعتبر الأكبر بين الدول المانحة، وطلب نتنياهو شخصياً من السفيرة هيلي يوم 2017/7/11 بتفكيك "الأونروا" ونقل خدماتها إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وفي 2017/8/4 شطب نائب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة الصهيوني داني دانون البند المتعلق بزيادة ميزانية "الأونروا" من جدول أعمال الجمعية العامة الذي يتحكم فيه وفق صلاحياته، وكان من المتوقع أن يحظى البند بالموافقة والاعتماد من غالبية الدول الأعضاء.

المجلس الوطني الفلسطيني: تنفيذ قرار نقل السفارة الامريكية للقدس تحدياً للإرادة الدولية والعربية والإسلامية

عمّان 24-02-2018

قال المجلس الوطني الفلسطيني إن إعلان الإدارة الامريكية تنفيذ قرارها بنقل سفارتها الى مدينة القدس المحتلة يعتبر تحديا سافراً للإرادة الدولية والعربية والإسلامية، وإمعاناً في عدوانها على حقوق الشعب الفلسطيني في عاصمته الأبدية.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر اليوم السبت أن إصرار الإدارة الامريكية تنفيذ قرارها العدواني يثبت من جديد أنها اختارت العزلة والابتعاد عن السلام لصالح الاحتلال، واختارت معاداة العرب والمسلمين في كافة أنحاء الأرض، واختارت اشعال مزيد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.
وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن الإدارة الامريكية الحالية تتحمل تبعات قرارها الذي يمس عقيدة ومشاعر العرب والمسلمين حول العالم والإنسانية جمعاء، مطالبا الأمتين العربية والإسلامية الدفاع عن مدينة القدس ومقدساته وتسخير كافة امكانياتها وعلاقاتها من أجل منع تنفذ قرار نقل السفارة الامريكية الى المدينة المحتلة.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني إن الشعب الفلسطيني وقيادته ومنذ اللحظة الأولى يواجهون بكل صلابة وثبات قرار الإدارة الامريكية، ويبذلون أقصى طاقاتهم في سبيل مواجهة هذا القرار الأرعن، لأنه لا دولة فلسطينية دون أن تكون مدينة القدس عاصمتها الابدية، ولن يتحقق السلام والأمن في المنطقة بل وفي العالم إذا لم ينل الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة في مدينة القدس.

وأضاف المجلس الوطني الفلسطيني أن الإدارة الامريكية قد ردتْ على مبادرة الرئيس محمود عباس التي أطلقها في مجلس الأمن الدولي قبل أيام، بإعلانها عن تنفيذ قرار نقل سفارتها إلى مدينة القدس في موعد مقصود هدفه مزيد من الاستهتار بالمشاعر الوطنية للشعب الفلسطيني الذي شرد من أرضه بقوة سلاح وإرهاب العصابات الصهيونية قبل سبعين عاما.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني الأمم المتحدة وأمينها العام إلى اتخاذ موقف صريح وحاسم من قرار تنفيذ نقل السفارة الامريكية الذي ينتهك القرارات الدولية، حفاظا على عدم اشعال مزيد من الحرائق في المنطقة، ودفاعاً عن الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، واخرها قرار الجمعية العامة في ديسمبر الماضي الذي أبطل قرار ترامب، وطالب بعدم إجراء أي تغيرات على مكانة مدينة القدس القانونية.

وختم المجلس الوطني الفلسطيني بيانه بالقول: إن تنفيذ قرار الإدارة الامريكية لن يضفي شرعية على الاحتلال وكل سياساته واجراءاته على الأرض الفلسطينية بما فيها مدينة القدس المحتلة، ولن يغير هويتها الوطنية العربية والإسلامية المسيحية، وسيبقى الشعب الفلسطيني وقيادته في مواجهة دائمة مع كل من يعتدي على حقوقه خاصة في مدينة القدس.

المرأة والبرلمان

إعلان يوم 11 شباط/فبراير من كل سنة يوما دوليا للمرأة والفتاة في ميدان العلوم؛

اليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من أهداف وغايات التنمية المستدامة العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإقرارها بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، بالاستفادة من إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بمعالجة تحدّي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى قرارها 220/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الذي سلمت فيه بأن استفادة النساء والفتيات من كل الأعمار بالكامل وعلى قدم المساواة من العلم والتكنولوجيا والابتكار ومشاركتهن في ذلك شرطان أساسيان لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة،

وإذ تشير أيضا إلى جميع الاستنتاجات المتفق عليها ذات الصلة للجنة وضع المرأة، بما في ذلك تلك المتصلة باستفادة النساء والفتيات من التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك لتحقيق أمور منها تعزيز توفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للمرأة على قدم المساواة، التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين[1]،

(1) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2011، الملحق رقم 7 (E/2011/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

وإذ تدرك أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سيسهمان إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تدرك أيضا أن النساء، اللائي يمثلن نصف سكان العالم، ما زلن عرضة للاستبعاد من المشاركة الكاملة في الاقتصاد،

وإذ تؤكد من جديد قراريها 199/53 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 185/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 المتعلقين بإعلان السنوات الدولية، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980 المؤرخ 25 تموز/يوليه 1980 المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية، ولا سيما الفقرات من 1 إلى 10 من مرفقه المتعلق بالمعايير المتفق عليها للإعلان، وكذلك الفقرتان 13 و 14، اللتان تنصان على أنه ينبغي ألا يعلن يوم دولي أو سنة دولية قبل إجراء الترتيبات الأساسية لتنظيم وتمويل ذلك اليوم أو تلك السنة،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن للمرأة دورا حيويا يمكن أن تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعيد تأكيد عزمها على ضمان مشاركتها على نحو تام وفعال في وضع سياسات وبرامج التنمية المستدامة وفي صنع القرارات المتصلة بذلك على كافة المستويات،

وإذ تسلم بالدور البالغ الأهمية الذي تقوم به النساء والفتيات في أوساط العلوم والتكنولوجيا، وبضرورة تعزيز مساهمتهن فيها،

وإذ تسلم أيضا بأهمية مساهمة أوساط العلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة وفي تعزيز تمكين النساء والفتيات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومشاركتهن ومساهمتهن فيه،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الأخرى ذات الصلة من أجل دعم العالمات وتعزيز استفادة النساء والفتيات من أنشطة التعليم والتدريب والبحث على جميع المستويات في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومشاركتهن فيها،

1 - تقرر إعلان يوم 11 شباط/فبراير من كل سنة يوما دوليا للمرأة والفتاة في ميدان العلوم؛

2 - تدعو جميع الدول الأعضاء وجميع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأفراد، إلى الاحتفال باليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم على النحو المناسب، بوسائل منها التثقيف والاضطلاع بأنشطة توعية الجمهور، بهدف تشجيع مشاركة النساء والفتيات بالكامل وعلى قدم المساواة في التعليم والتدريب والعمالة وعمليات اتخاذ القرارات في مجال العلوم،

والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ميادين شتى منها التعليم والعمالة، والتغلب على الحواجز القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعوق ذلك بوسائل منها الحفز على وضع سياسات وبرامج لتدريس العلوم، بما في ذلك مناهج التدريس، حسب الاقتضاء، من أجل تشجيع زيادة مشاركة النساء والفتيات، وتعزيز التطوير الوظيفي للمرأة في ميدان العلوم، والاعتراف بإنجازات المرأة في ميدان العلوم؛

3 - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى العمل معا لتيسير تنفيذ اليوم الدولي بالتعاون مع جميع المنظمات ذات الصلة التي تهتم بالفعل بالنهوض بالنساء والفتيات في ميدان العلوم، مع مراعاة الأحكام الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980؛

4 - تشدد على أن تكلفة جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار ينبغي أن تمول عن طريق التبرعات.

5 - تطلب إلى الأمين العام أن يطلع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني على هذا القرار للاحتفال باليوم على النحو المناسب.

www.arabipu.org